البناء الديمقراطي

بقلم موسى صبري

النشاط السياسي الداخلي يتركز الآن في الاستعداد لانتخابات الاتحاد الاشتراكي في ظل العضوية الاختيارية... وفي ظل فكرة أن ننشأ منابر مختلفة الاتجاهات الفكرية والسياسية، متباينة المصالح الاقتصادية... يمكن في رأي البعض أن نكون بذرة ميلاد لأحزاب سياسية.

يرى البعض إذن، أن التكوين الجديد للتنظيم السياسي، بعد الانتخابات هو تكوين مؤقت، بمرحلة زمنية محددة، حتى تنضج فكرة الأحزاب، ويكون وجودها نابعا مما تفرزه تجربة المنابر المختلفة... وهذا الرأي يعتمد في هذا التصور على تصريحات عديدة للرئيس السادات، قال فيها أنه يتصور إمكانية قيام أحزاب في مرحلة مقبلة، إذا كانت هذه هي إرادة الجماهير.

والمشكلة الأساسية التي يواجهها التنظيم السياسي الواحد، الجامع لكل قوى الشعب العاملة في ظل تحالف يحل التناقضات الطبيعية بين هذه القوى في مصالحها الاقتصادية والسياسية بالأسلوب السلمي وهو الحوار... المشكلة الأساسية هي في كثرة التجارب التي مر بها التنظيم السياسي، وكان أخرها هذا التحول الجذري الذي جرى بعد ثورة 15 مايو ... لقد أتاحت فكرة التنظيم الطليعي أو السري داخل الاتحاد الاشتراكي وجود مراكز قوى، يسيطر عليها أفراد بعينهم، ونشأت هذه المراكز في كل مرفق.. وتحولت إلى إرادة سيطرة وقهر، وأوجدت طبقة ممتازة تفرض أطماعها بالحديد والنار.. وتطورت هذه الأطماع، إلى مؤامرة تهدف إلى عزل رئيس الجمهورية، والوثوب إلى كل السلطة.

وجرى التحول بعد ثورة 15 مايو، بإلغاء العمل السري تماما، وبأن يكون الاتحاد الاشتراكي أداة شعبية لخدمة الجماهير، لا حكم الجماهير... وتمثل ذلك في شعار "يخدم ولا يحكم"...

وكان هذا شعارا طيبا، ولكن ترتب عليه صراع طبيعي بين التنظـيم السياسـي المطالب بإقناع الجماهير بالقرارات التنفيذية التي تصدرها الحكومة... وبين الحكومـة التي تصدر هذه القرارات دون رجوع إلى التنظيم السياسي باعتبارها المسئولة دستورياً أمام مجلس الشعب.

ثم نادى الرئيس بفلسفة التعاون بين المؤسسات الدستورية، والمشاركة في اتخاذ القرار.. واختفى هذا الصراع فعلا ... ولكن ابتعد الاتحاد السياسي الملتحم بالجمـاهير القادر على إنجاحها واستلهام قراراته من نبضها... طبيعة العمل السياسـي تحـتم أن يكون صاحب هذا العمل، هو القادر على إصدار القرار أو توجيهـه... أي لا بـد أن يكون للتنظيم السياسي، سلطة سياسية....

ثم جاء تطوير الاتحاد الاشتراكي، على أساس العضوية الاختياريـة، ليتلاقـى التنظيم قصور أنه تنظيم مفروض.. وعلى أساس تكوين المنابر من داخله ... ليتلاقـى التنظيم كونه يجمع أفراد، لا تجمع اتجاهات سياسية مختلفة، ومصالح اقتصادية متباينة.

ولكن يبقى السؤال... هل يمكن أن يتحول الاتحاد الاشتراكي في وضعه الجديد، إلى سلاطة سياسية؟...

وما معنى السلطة السياسية؟...

معناها البسيط .... سلطة اتخاذ القرار، وسلطة تنفيذه..

معناها البسيط... أن يكون الجهاز التنفيذي، في تشكيله، مغيراً، عن الاتجاهـات السياسية والاقتصادية، التي تفرض نفسها، وتكون الغالبية، في التنظيم السياسي...

من الممكن أن يحدث هذا، لو كانت اجتماعات اللجنة المركزيـة، منتظمـة وأن تكون قراراتها- فيما يبحثه من مسائل جوهرية، تشكل الخطـوط العامـة والمبـادىء العامة- موجهة للحكومة في سلطتها التنفيذية...

ولكن يبقى السؤال..

كيف يتأتى للاتحاد الاشتراكي أن يكون سلطة سياسية- في هذه الحدود- ونحن نقول اليوم أن الترشيح لعضوية مجلس الشعب، لا يشترط فيه عضوية الاتحاد الاشتراكي؟...

هنا سوف لا يكون الاتحاد الاشتراكي، هو الهيئة البرلمانية للتنظيم السياسي، التي يمكن أن تجتمع في بعض المناسبات الهامة، التي تحتاج إلى قرارات فاصلة، أو اتجاهات محددة.. لكي يلتزم بها مجلس الشعب، بما لا يخل بحقه التشريعي والرقابي.

وهذا أيضاً سوف يتيح تكوين المنابر في مجلس الشعب، بأوسع وأوضح من المنابر التي يمكن أن تتكون في التنظيم السياسي، لأن مجلس الشعب يضم بين أعضائه من ليسوا أعضاء الاتحاد الاشتراكي.

أنني لا أجادل في أننا في مرحلة تحول سياسي كبير ورائع ومشرق، نحو البناء الديمقراطي الذي يدعم حرية الإنسان وأمنه.. وهي مرحلة صعبة بأوضاعها التي تفرض علينا الاستعداد للحرب في كل لحظة، مع السعي الكامل إلى السلام، مع الجهد الإيجابي في البناء والتعمير، مع العمل الشاق في مواجهة التحديات الاقتصادية، وتلبية مطالب الجماهير اليومية. والطريق إلى الديمقراطية طويل... ولن نقطعه إلا بالممارسة المستمرة المسئولة...

وهناك اتجاهات سياسية نهازة للفرص، لتحقيق أطماعها.. والصراع الدولي، يلعب مناوراته، للتأثير على الداخل... ولذلك فإنني أرى، أن اتجاه الجماهير اليوم إلى عضوية الاتحاد الاشتراكي، عمل سياسي واجب لحماية حقوقها، بالتفاعل الإيجابي المثمر داخل التنظيم السياسي، لكي يصبح فعلا قوة سياسية نابعة من القاعدة... ونجاح ذلك يتوقف أولاً على النشاط الديمقراطي الحقيقي داخل التنظيم السياسي، لكي يفرض وجوده على المسرح السياسي. وأقصد هنا، النشاط الديمقراطي، الملتزم بتقاليد هذا المجتمع، وقيمه الروحية، وجذوره التاريخية... وفي هذا يكل الوقاية والحماية من محاولات الانقضاض من الدخل أو الخارج.

ومن هنا ... فكل الأمل، أن يرى وجوها جديدة تمارس العمل السياسي. وأن نرى الإنسان المصري المتمسك بحقوقه الدستورية، يتوهج داخل التنظيم السياسي بالعمل والفكر والتضحية..

إن الوجود السياسي للجماهير... هو حصن الأمان.

ولنا في ورقة أكتوبر، إذا كنا نعيها تماماً، ويلتزم بها تماماً كل علامات الطريق.

www.anwarsadat.org